

## فاعلية المشروعات الصغيرة في النمو الإقتصادي : الصين نموذجاً

أ.م.د. جاسم محمد علي الطحان

رئيس قسم الإقتصاد - كلية الرشيد - إسطنبول

تركيا

[jasimaltahan@yahoo.com](mailto:jasimaltahan@yahoo.com)

قبول البحث: 10/03/2021

مراجعة البحث: 08/03/2021

استلام البحث: 18/01/2021

### ملخص الدراسة:

شهدت المشروعات الصغيرة إهتماماً كبيراً لدى العديد من الدول المتقدمة والنامية نظراً لما تتميز به من خصائص ومميزات عديدة، حيث أثبتت العديد من الدراسات قدرة هذه المشروعات على معالجة المشكلات الإقتصادية الرئيسية التي تواجه مختلف الإقتصادات وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة إذ أن أبرز ما يميز المشروعات قدرتها الإستيعابية للأيدي العاملة، كما أنها تعد ذات كثافة في عنصر العمل، وميدان لتطوير القدرات والإمكانات البشرية، مما يجعلها الأرض الخصبة لإستثمار الطاقات البشرية، وبالتالي الوصول إلى عملية النمو عن طريق توفير فرص العمل وزيادة العوائد.

**الكلمات المفتاحية:** المشروعات الصغيرة ، الشراكة المجتمعية، النمو الإقتصادي، الإمكانات البشرية.

## The Effectiveness of Small Enterprises in Economic Growth : China is a Model

### Abstract

Small Projects have Witnessed Great Interest in Many Developed and Developing Countries due to their Many Characteristics and Advantages, as Many Studies have demonstrated the Ability of these Projects to Address the Main Economic Problems Facing Various Economies and to a Greater Degree than Large Projects as the most Prominent Characteristic of Projects is their Absorptive Capacity of Hands. The Workforce, as it is a Labor-Intensive and a Field for Developing Human Capabilities and Capabilities, Making it a Fertile Ground for Investing Human Energies, and thus Accessing the Growth Process by Providing Job Opportunities and Increasing Returns.

**Keywords:** Small Businesses, Community Participation, Economic Growth, Human Resources.

### المقدمة

هناك إجماع على أهمية ودور المشروعات الصغيرة في النشاط الاقتصادي، وهذا ما أدى إلى زيادة الإهتمام بالمشروعات الصغيرة في البرامج الاقتصادية في العديد من الدول، إذ تشير التحليلات الاقتصادية والاجتماعية للتجارب التنموية في العديد من دول العالم إلى أن بعض الدول الآسيوية قد حققت إنجازات هائلة خلال العقود السابقة، وتحولت من قوى إستهلاكية إلى قوى إنتاجية خلقة بفضل اللجوء إلى المشروعات والصناعات الصغيرة.

ويكتسب البحث أهميته من الدور الكبير الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في الإرتقاء باقتصادات الدول المتقدمة والنامية، ومن العلاقات التشابكية التي تتكون بين أنشطة وخدمات هذه المشروعات وبقيّة الأنشطة التنموية في المشروعات الأخرى وخاصة الكبيرة من جهة أخرى.

### مشكلة البحث:

تتمثل مشكلة البحث في كيفية تهيئة بيئة داعمة ومحفزة للمشروعات الصغيرة، من خلال إيجاد السبل والوسائل للتعامل والتكيف معها، وفي البحث عن متطلبات تفعيل مساهمة هذه المشروعات في النمو الإقتصادي.

### أهداف البحث:

يهدف البحث إلى التعريف بالمشروعات الصغيرة، وإبراز مكانتها، والخصائص والمميزات التي تتميز بها، ومن ثم التوصل إلى دراسة علاقة هذه المشروعات بالنمو الإقتصادي.

## فرضية البحث:

يقوم البحث على فرضية مفادها أن للمشروعات الصغيرة دوراً كبيراً في المساهمة في توفير الوظائف والحد من مشاكل البطالة، وفي زيادة الابتكارات، ورفع مستوى الدخل القومي، وبالتالي إرتفاع الخط البياني للنمو الإقتصادي.

## منهجية البحث:

تم إعتداد الأسلوب الوصفي الذي يستند إلى الدراسات النظرية، والأسلوب التحليلي الذي يبرز أثر المشروعات الصغيرة في الإستجابة والتكيف مع التغييرات في البيئة الإقتصادية والإجتماعية وتحقيق النمو الإقتصادي والإزدهار الإجتماعي.

## الإطار العام للبحث:

من أجل تحقيق فرضية البحث والوصول إلى الأهداف المرجأة منه، فقد إشتمل البحث على محورين الأول مفهوم المشروعات الصغيرة، والثاني مساهمة هذه المشروعات في النمو الإقتصادي، ومن ثم التوصل الى عدد من النتائج فضلاً عن بعض المقترحات.

## المحور الأول

### مفهوم المشروعات الصغيرة

تعتمد معظم إقتصادات العالم إعتياداً كبيراً على المشروعات الصغيرة، لذا فقد شهدت هذه المشروعات إهتماماً بالغاً من قبل الدول المتقدمة والنامية نظراً لما تتميز به من خصائص ومميزات، أدت بها إلى الوصول إلى نتائج ملموسة حيث أثبتت العديد من الدراسات قدرتها على معالجة المشكلات الإقتصادية الرئيسية التي تواجه الإقتصاديات المختلفة وبدرجة أكبر من المشروعات الكبيرة، ونستعرض في هذا المحور النقاط التالية:

### تعريف المشروعات الصغيرة

مصطلح المشروعات الصغيرة (Small Enterprises) مصطلح واسع الإنتشار، وأخذ التركيز على أهميته مؤخراً، على الرغم من وجوده عملياً منذ بداية تشكل المجتمعات ويشمل هذا المصطلح الأنشطة التي تتراوح بين من يعمل لحسابه الخاص أو في مشروع صغير يستخدم عدد معين من العمال ولا يقتصر هذا المصطلح على مشروعات القطاع الخاص وملاكها وأصحاب الأعمال والمستخدمين ولكنه يشمل كذلك التعاونيات ومجموعات الإنتاج الأسرية أو المنزلية. (الأسرج، 2007، 2)

وقد عرف البنك الدولي المشروعات الصغيرة بالإعتماد على معيار العمالة ورقم الأعمال والحصيلة السنوية، بأنها المشروعات

التي يعمل فيها أقل من (50) عاملاً ولا يتجاوز رقم أعمالها ومجموع ميزانيتها السنوية (3) مليون دولار. (محمد، 2010، 11)، أما منظمة العمل الدولية فتعرف هذه المشروعات بأنها تشمل المشروعات الإنتاجية والحرفية التي تتميز بالتخصص في الإدارة ويديرها مالكيها ويصل عدد العاملين بها إلى (50) عاملاً. (مليك، 1985، 48)، وحسب منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يونيدو (UNIDO) فإن المشروعات الصغيرة هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد ويتكفل بكامل المسؤولية بأبعادها الطويلة الأجل (الإستراتيجية) والقصيرة الأجل (التكتيكية)، كما يتراوح عدد العاملين فيها ما بين (10 - 50) عاملاً. (خضر، 2002، 3)، أما الكونغرس الأمريكي فقد عرف المشروعات الصغيرة حسب قانون (Act) لسنة (1948) بأنها تلك المشروعات التي لا تكون ملكيتها وطريقة تشغيلها مستقلة وليست مسيطرة في مجالها، الأمر الذي يعني بأن صفة السيطرة قد أصبحت من الأهمية بمكان في بيان ما إذا كانت تلك المشروعات تندرج تحت المشروعات الصغيرة أم لا. (Dan, & Burgess, 1989, 10)

ويشير العبري الى تعريف بسيط ومقتضب للمشروعات الصغيرة وهو كل نشاط لإنتاج سلع وخدمات تستعمل فيه تقنية غير معقدة ويتميز بقلّة رأس المال المستثمر (Capital Invested) ويعتمد على تشغيل العمالة بشكل أكبر. (العبري، 2005، 10)

### خصائص ومميزات المشروعات الصغيرة

تحمل المشروعات الصغيرة مجموعة من الخصائص والمميزات التي أهلّتها لتأخذ دور مهم في النشاط الإقتصادي والتي جعلت العديد من الدول تولي الإهتمام لهذا النوع من المشروعات، ونستعرض أهم هذه الخصائص في النقاط التالية: (المحروق، ومقابلة، 4، 2006)، (سامويلسون، ونوردهاوس، 131، 2001)، (محفوظ، 2003، 215)

- **محدودية رأس المال المستثمر:** يتميز المشروع الصغير بأن إستثماراته محدودة كما أن تكلفة رأس المال المستثمر في أصوله الثابتة والمتغيرة منخفضة نسبياً، مما يجعل تكلفة خلق فرص العمل فيها متدنية مقارنة بتكلفتها في الصناعات الكبيرة، وفي حقيقة الأمر فإن المشروع الصغير يسعى إلى دورة رأسمال سريعة أي إسترداد الأموال في أقل وقت ممكن.
- **قلة عدد العاملين:** لا يحتاج المشروع الصغير إلى عدد كبير من العمال ليبدأ نشاطه بقدر ما يحتاج إلى مهارة أولئك العمال، وعلى الرغم من قلة عدد العاملين في المشروع الواحد إلا أن تعدادها الكبير وإنتشارها الواسع يجعلها كثيفة العمالة.
- **الإعتماد على التكنولوجيا والآلات البسيطة:** تتسم المشروعات الصغيرة بمحدودية متطلبات التكنولوجيا والتحديث بالشكل الذي تتطلبه المشاريع المتوسطة والكبيرة (Medium and Large Companies)، وذلك نظراً لضعف القدرة المالية لمالك المشروع الصغير فغالباً ما يكون المستوى التكنولوجي المستخدم غير متقدم نسبياً، ويعتمد إلى حد كبير على الإمكانيات المحلية المتاحة فتكون الأدوات والآلات المستخدمة بسيطة والتي بدورها تعتمد على مهارة العمال.

- **الجمع بين الإدارة والملكية:** عادة ما يكون مالك المشروع هو مديرها وهذا ما يجعلها أكثر جذباً للاستثمارات الصغيرة (Small Investments)، إذ يتولى بنفسه العمليات الإدارية والفنية والمالية للمشروع، بالإضافة الى ما لهذه الخاصية من فوائد لصاحب المشروع.
- **المرونة العالية في التفاعل مع متغيرات الاستثمار:** تكيف الإنتاج حسب إحتياجات السوق، بمعنى التحول إلى إنتاج سلع وخدمات تتناسب مع متغيرات السوق، وتأخذ بعين الاعتبار الرغبات المتجددة للفرد المستهلك، إعتماًداً على مهارات صاحب المشروع والعاملين معه بسبب الإعتقاد على آلات بسيطة قابلة لإنتاج أكثر من سلعة، كذلك إعتماده على المواد الأولية المحلية مما يساهم في خفض الكلفة الإنتاجية.
- **إستقطاب العنصر النسائي:** تستقطب المشروعات الصغيرة النساء للعمل بها سواء كانت صاحبة المشروع أم عاملة في المشروع، وإن تفاوتت نسبة مشاركتها من قطاع إلى آخر أو من إقليم إلى آخر، إلا أنه يتضح أن طبيعة هذه المشروعات توائم بشكل أكبر متطلبات عمل المرأة سيما في المناطق الأكثر إحتياجاً، وأن هذه المشروعات أحد أهم وسائل تمكين المرأة التي تعتمد في إستراتيجيات التنمية.
- **الإنتشار الواسع في قطاعات إقتصادية مختلفة:** تتميز المشروعات الصغيرة بالإنتشار الجغرافي الواسع الذي يجعلها تغطي مناطق مختلفة وأعداد كبيرة من السكان، وذلك نظراً لإنخفاض تكاليف تأسيسها من جهة، ومحدودية إنتاجها من جهة أخرى.

بالإضافة إلى خصائص أخرى كإمكانية إقامتها في مساحات صغيرة نظراً لقلة وسائل الإنتاج المستخدمة وصغرها، وإرتفاع قدرة أصحابها الذاتية على الإبتكار (Innovation)، كذلك إعتمادها على الموارد المحلية في إنتاجها فضلاً عن قدرتها في تعبئة وتوظيف المدخرات المحلية، والخ...

وجدير بالذكر أنه على الرغم من أهمية المشروعات الصغيرة والمميزات التي تتوفر بها والدور الهام الذي تلعبه في عملية النمو والتنمية الإقتصادية والإجتماعية، إلا أن هذه المشروعات تواجه تحديات ومعوقات (Constraints) متعددة في كثير من الدول، كما يتفق المهتمون والدارسون لهذا القطاع أن هذه المشروعات تعاني من مشاكل عديدة متداخلة من حيث أسبابها ونتائجها، ومنها: معوقات تمويلية ومعوقات قانونية وتشريعية ومعوقات إقتصادية بالإضافة إلى معوقات إدارية ومعوقات فنية.

لذا لا بد لها من العمل ضمن إطار قانوني من خلال التشريعات التي تحمي هذه المشروعات ووفق آلية تنفيذية تدعمها، بمعنى تبني إستراتيجية خاصة تعمل على تنمية هذه المشروعات ورعايتها من ناحية الخدمات الفنية والإدارية والتسويقية التي تحتاجها ومن ناحية الخدمات التمويلية اللازمة لإنشائها وإستمرارها.

## أنواع المشروعات الصغيرة

تختلف المشروعات الصغيرة من دولة الى أخرى بسبب إختلاف المعايير التي تستند إليها كل دولة في تعريف تلك المشروعات، ويأتي هذا الإختلاف من حيث طبيعة النشاط والمجال الذي تعمل فيه، فالمشروعات التي تعمل في مجال

الصناعة تختلف عن المشروعات التي تعمل في مجال الزراعة أو في مجال تقديم الخدمات، لذا يمكن تصنيف المشروعات الصغيرة ضمن تصنيفات عديدة وكالتالي: (خضر، 2002، 3)

- **الأعمال الأولية:** تشمل مختلف الأعمال الزراعية والإنتاج الحيواني.
- **الصناعات التحويلية:** تشمل المشروعات التي تستخدم المواد الأولية لتحويلها إلى سلع ومنتجات نهائية أو وسيطة (أي تصبح ذات قيمة مضافة) بالإعتماد على الآلات والمعدات التي لديها.
- **مشروعات الخدمات:** تشمل القيام بتقديم خدمات وأعمال للأشخاص الغير الراغبين أو الغير القادرين على القيام بها بأنفسهم كخدمات الصحة والتدريب والتعليم وغيرها.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة من حيث النشاط إلى ثلاثة أقسام وهي: (الحناوي، 2006، 33)، (هيكل، 2003، 22)

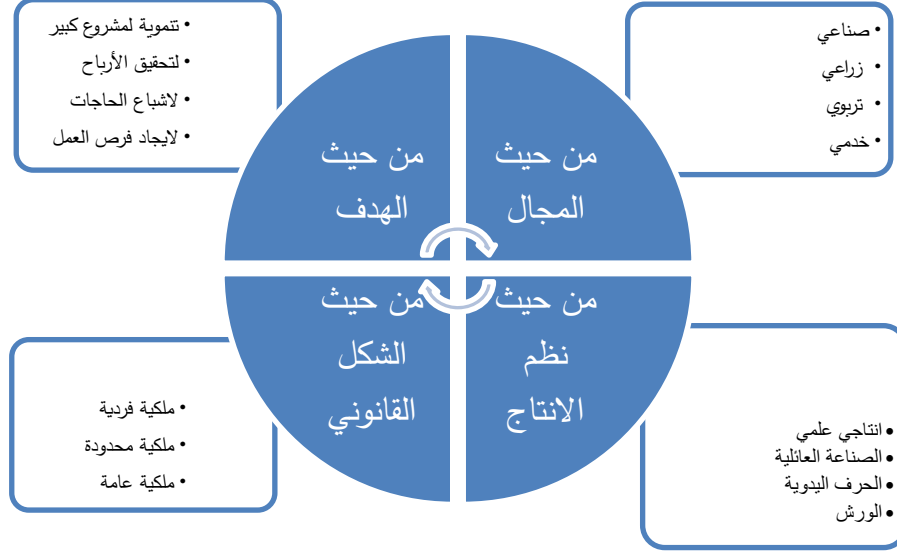
- **المشروعات الإنتاجية:** وهي المشروعات التي تقوم بتحويل المواد الخام إلى منتج نهائي أو وسيط بمعنى تلك المشروعات التي تخلق قيمة مضافة (Added Value)، والقيمة المضافة تعني زيادة قيمة المخرجات عن المدخلات، ويقسم هذه المشروعات الى المشروعات التي تنتج سلعاً إستهلاكية والمشروعات التي تنتج سلعاً إنتاجية.
- **المشروعات الخدمية:** وهي المشروعات التي تقدم خدمة ما لصالح الآخرين مقابل أجر، حيث تقوم نيابة عنهم بتقديم خدمة كانوا سيقومون بها بأنفسهم أو لا يستطيعون القيام بها، مثل خدمات المواصلات والسياحة والإصلاح والتنظيف، وغيرها من الخدمات التي يمكن أن تلبىها هذه المشروعات بالتوافق مع الطلب عليها.
- **المشروعات التجارية:** وهي المشروعات التي تقوم بشراء وبيع وتوزيع سلعة ما أو عدة سلع مختلفة، من أجل إعادة إستثمار الربح (الفرق بين سعر الشراء والبيع) مثل تجارة الجملة والتجزئة، وهنا نشير إلى أن المشروعات الخدمية هي بطبيعتها تجارية وإن كانت تجارة خدمات لا تجارة سلع.

وهناك تصنيف آخر يقسم المشروعات الصغيرة في مجال الصناعة فقط تحت مسمى الصناعات الصغيرة في معظم دول العالم وهي: (هيكل، 2003، 19)

- **الصناعات التقليدية الحرفية** التي تستخدم طرق التصنيع التقليدية وتنتج منتجات يدوية وتقليدية تلبي إحتياجات المجتمع المحلي البسيط.
- **الصناعات التي تستخدم طرق الإنتاج مابين الحديثة والتقليدية** وتتميز بإنتاج منتجات يكون الطلب عليها أكبر كمنتجات الجلدية والأثاث.
- **الصناعات التي تنتج منتجات متطورة وبمختلف المجالات** (الهندسية، الكيماوية، الطبية، إلخ) والتي تعمل في بعض الأحيان بعقود من الباطن مع المشروعات الكبيرة.

كما أن هناك تصنيف آخر للمشروعات الصغيرة من حيث المجال أو الهدف أو نظم الإنتاج أو الشكل القانوني، وكما هو موضح في المخطط التالي:

مخطط (1) أنواع المشروعات الصغيرة



المصدر: من عمل الباحث

وهناك تصنيفات أخرى للمشاريع الصغيرة على أساس الأنشطة وعلى أساس الموقع أو المنطقة بالإضافة الى اعتبارات أخرى تعتمد عليها هذه المشروعات.

## المحور الثاني

### مساهمة المشروعات الصغيرة في النمو الإقتصادي

تمثل المشروعات الصغيرة إحدى القطاعات الإقتصادية التي تستحوذ على إهتمام كبير من قبل كافة دول العالم والمنظمات والهيئات الدولية والإقليمية، والباحثين في ظل التغيرات والتحولات الإقتصادية العالمية، وذلك بسبب دورها المحوري في الإنتاج والتشغيل والدخل وفي الإبتكار والتقدم التكنولوجي بالإضافة الى دورها في تحقيق الأهداف الإقتصادية والإجتماعية، ونستعرض في هذا المحور النقاط التالية:

### تنمية المشروعات الصغيرة

أصبحت المشروعات الصغيرة أحد أهم عناصر إستراتيجيات التنمية (Development Strategies) والتطوير الإقتصادي في معظم دول العالم، نظراً للطبيعة المرنة لهذه المشروعات الأكثر إستعداداً للتواءم مع المتغيرات العالمية الجديدة التي تتطلب

سرعة الإستجابة لمتطلبات السوق والتطور المواكب لحركة العرض والطلب، وباتت فرصة هذه المشروعات في البقاء أكبر بكثير من المشروعات الكبيرة قليلة المرونة أمام متغيرات السوق. (الأسرج، 2007، 22)

لذا فإن إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة تعني أول ما تعني وضع خطة لدعم وتشجيع ورعاية هذه المشروعات، تتحدد من خلالها الأهداف والآليات والأدوات والإجراءات اللازمة لتنفيذ هذه الخطة ضمن جدول زمني محدد، وعليه فإن تحقيق إستراتيجية تنمية المشروعات الصغيرة تعني جملة من السياسات المتكاملة في المجالات المختلفة وهي:

- **مجال سياسة التشريع والتنظيم:** وضع إطار قانوني محدد للمشروعات الصغيرة متفق عليه من قبل الجهات العاملة في مجال تنمية المشروعات، مما يسهل من عملية التنسيق بين الجهود المبذولة بين مختلف الأطراف المعنية، ويساعد على إيجاد سياسة واضحة ومشجعة لتنمية هذا القطاع، وتسهيل الإجراءات الإدارية من منح التراخيص وغيرها لدى الدوائر الرسمية ذات الصلة، بالإضافة إلى العمل على إحداث وتنظيم المناطق الصناعية والإنتاجية من أجل إيجاد حلول لإشكالية القطاع الغير المنظم. (عنبه، 2003، 42)
- **مجال سياسة التمويل:** تأمين التمويل اللازم لإقامة المشروعات الصغيرة وفق جملة من المحفزات كتقديم قروض بشروط ميسرة من حيث فترات السماح والسداد المناسبة وأسعار الفائدة المشجعة، إضافة إلى تصميم وتنفيذ آليات خاصة بتأمين وضمان مخاطر الائتمان (Credit Risk) في المشروعات الصغيرة من خلال المؤسسات الدولية أو المؤسسات الحكومية والبنوك المحلية أو حتى المؤسسات الأهلية. (الربيعي، 2006، 10)، كذلك تقديم الحوافز الضريبية والإعفاءات منها، بالإضافة إلى إمكانية إنشاء بنوك متخصصة لتمويل المشروعات الصغيرة.
- **مجال سياسة الدعم الفني:** تقديم الخدمات الفنية المختلفة التي تحتاجها المشروعات الصغيرة بدءاً من التدريب والتأهيل الإداري والفني، والدراسات التسويقية الإستشارية، وإنشاء شركات متخصصة لتسويق منتجات هذه المشروعات، إلى إقامة المعارض الدائمة للمشروعات الصغيرة داخلياً والتشجيع للمشاركة في المعارض الخارجية، كذلك التعريف بهذه المشروعات ومنتجاتها القابلة للتصدير عبر كافة وسائل الإعلام. (المحروق، 2006، 10)، إضافة إلى تشجيع التعاقد من الداخل بين المشروعات الصغيرة والكبيرة، وصولاً إلى أهمية تنشيط التسويق عبر الإنترنت في ظل التطور الهائل لإستخدام التكنولوجيا.

### ريادية المشروعات الصغيرة

تحدد المشروعات الصغيرة أسواقها بحسب نظامها أي أنها تتحرك بحسب السوق أو العميل بغض النظر عن حجمها أو القطاع الصناعي التي تعمل به، كما تميل هذه المشروعات إلى الأخذ بالمخاطرة وتبني الابتكارات الجذرية التي تحمل معها درجات عالية من المخاطرة، وينظر عادة إلى هذه المشروعات بأنها المولدة لفرص العمل، لأنها تكون أكثر مرونة لعدم خضوعها إلى قيود بيروقراطية، وتنتج هذه المشروعات بالتدريج نحو الابتكار والأعمال الريادية أكثر من المشروعات الكبيرة، ولأسباب التالية:

- الريادي هو من يدير هذه المشروعات والذي يتمتع بروح المبادرة والمهارات الريادية العالية.
- الريادي هو من يكون مستعداً للمحاولة وجاهزاً لإستغلال الفرص المتاحة دون شروط معينة لقبول الفكرة أو العمل.
- صغر حجم هذه المشروعات، وقابلية التغيير والانتقال إلى الجديد بدرجة خطورة أقل.
- بساطة هذه المشروعات في تنظيمها، وتوجه نشاطها نحو الهدف الأساسي مباشرة.
- قرب هذه المشروعات من السوق لإرتباطها بالمتغيرات السريعة والمستهلك.

كما أن المشروعات الصغيرة الريادية تمتلك أهمية كبيرة في الأداء الإقتصادي تتمثل في الإبداع الذي يركز عليه هذه المشروعات، في تقديمها منتجات وخدمات جديدة ومبتكرة، وكذلك إمكانيات النمو الأعلى لتحقيق الأهداف الإستراتيجية، إلا أن هناك بعض الصعوبات والتي تتمثل في إفتقاد بعض تلك المشروعات الى المهارات الإدارية، أو التمويل، والخ.. ومع كل هذه الصعوبات تمثل المشروعات الريادية الوسيلة الأكثر فعالية لتقديم مايتطلبه السوق، وكذلك وسيلة لإيجاد فرص جديدة في السوق، ووسيلة لإنشاء مشروعات صغيرة أخرى.

ومن الجدير بالذكر أن المشروعات الريادية (Leading Companies) تحتاج الى سوق تتميز فيه إيجابياً بمنتجاته ويحقق التفوق التنافسي، ومن الصعب تحقيق ذلك إذا كان المشروع كبيراً، إذ أن الأعمال الصغيرة هي نواة للأفكار المبدعة، كما أن الريادة لها علاقة قوية في تحسين علاقة المدراء مع الرياديين المبدعين والأخذ بعين الإعتبار المقترحات المعروضة منهم عن طريق التواصل الداخلي فيما بينهم مما يعزز ثقة الاداريين والموظفين في المشروع.

وفيما يتعلق بالتنافسية المستدامة فإن العلاقة بينها وبين الريادة في المشروعات الصغيرة تظهر من خلال الإبداع والإبتكار التعاوني والتي تولد تفوقاً مستداماً تستطيع تلك المشروعات من خلالها البقاء والإستمرار في السوق لمدة أطول، وأن المشروعات التي ليس لديها منتجات مطلوبة في السوق لايمكنها البقاء أو الإستمرار في السوق، لذا فإن مساهمة التنافسية في المشروعات هي الحفاظ على مزايا كل نشاط من أنشطة المشروعات الريادية في السوق. (Neck, and, Nguyen, 2008)

(Nguym)

### دور المشروعات الصغيرة في النمو الإقتصادي

يمكن أن تساهم المشروعات الصغيرة بشكل فعال في النمو والتنمية الإقتصادية وذلك من خلال تأثيرها على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية مثل إجمالي الناتج المحلي، الإستهلاك، العمالة، الإدخار والإستثمار والصادرات، إضافة إلى مساهمتها في تحقيق العدالة الإجتماعية، ونستعرض مساهمة هذه المشروعات ودورها في عملية النمو والتنمية الإقتصادية وفي الإزدهار الإجتماعي من خلال النقاط التالية:

- **المساهمة في زيادة الناتج القومي:** تؤدي المشروعات الصغيرة إلى تحقيق مشاركة جميع شرائح المجتمع من خلال عمليتي الإدخار والاستثمار، وذلك بتوجيه المدخرات الصغيرة نحو الاستثمار وتعبئة رؤوس الأموال التي كانت من الممكن أن توجه نحو الاستهلاك، وهذا يعني زيادة المدخرات والاستثمارات وبالتالي زيادة الناتج القومي، إلى جانب مساهمتها بنصيب كبير في إجمالي القيمة المضافة (Total Added Value) سيما الصناعات الغذائية والنسيجية وغيرها.
- **التكامل مع المشروعات الكبيرة:** المشروعات الكبيرة والعلاقة بحاجة إلى المشروعات الصغيرة لتنفيذ العديد من النشاطات والعمليات المكمل لها، هذه النشاطات والعمليات تكون مكلفة لها لو نفذتها بنفسها، ويتم هذا عن طريق نظام التعاقد من الباطن المنتشر في العديد من الدول حيث تصبح الصناعات الصغيرة مكمل ومغذية للصناعات الكبيرة.
- **المساهمة في إمتصاص البطالة:** يعتبر الدور الذي تلعبه المشروعات الصغيرة في القضاء على البطالة من أهم الأسباب التي أخذت العديد من الدول سواء كانت نامية أو متقدمة بالاهتمام لهذه المشروعات، وتقديم سبل الدعم المختلفة من أجل تميمتها وترقيتها لإستيعابها نسبة كبيرة من اليد العاملة بالإضافة إلى مساهمتها في خلق فرص عمل جديدة.
- **قيامها بدور الصناعات المغذية أو المكمل للصناعات الكبيرة والمتوسطة:** تعد المشروعات الصغيرة مصدر لتزويد الصناعات الكبيرة (Large industries) ببعض إحتياجاتها كذلك الرافد الذي تصب فيه الصناعات الكبيرة منتجاتها، وبهذا تعمل المشروعات الصغيرة كفروع ثانوية للصناعات الكبيرة، بما يعزز حالة التكامل الصناعي بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة الحجم وتنوع وتوسيع هيكل الإنتاج، فضلاً عن أن هذه المشروعات هي عبارة عن بذور أساسية للمشروعات الكبيرة. (المحروق، ومقابلة، 4، 2006)
- **وسيلة لإستثمار المواد الأولية المحلية:** والمقصود بالمواد الأولية خامات غير مستثمرة أو سلعاً نصف مصنعة، مما يجعلها وسيلة هامة لتشجيع ودعم الإنتاج الزراعي والإنتاج الصناعي على حد سواء عند إعتمادها على مدخلات الإنتاج المحلي بما فيها الآلات المصنعة محلياً، فضلاً عن دورها في تنمية وحماية الصناعات التقليدية.
- **المساهمة في تجديد الإبداع والإبتكار:** تعتبر المشروعات الصغيرة من المجالات الخصبة لتعزيز وتشجيع المواهب والأفكار الجديدة، وفرصة للإبداع (Creativity) والإبتكار لأصحاب المبادرات المتميزة من رواد الأعمال ذوي الكفاءة والطموح والنشاط (المحروق، ومقابلة، 4، 2006)، من خلال توظيف مهاراتهم وقدراتهم الفنية وخبراتهم العملية والعلمية لخدمة مشاريعهم.
- **المساهمة في تنمية الصادرات:** تعد تنمية الصادرات قضية جوهرية لمعظم الدول العالم، وخاصة الدول النامية التي تعاني من عجز في موازين مدفوعاتها، إذ أن المشروعات الصغيرة يمكنها أن تعدل من برامج إنتاجها طبقاً لإحتياجات الأسواق الخارجية نظراً لما تتمتع به من مرونة خاصة في إنخفاض رأس المال المستثمر ومن ثم تكون أقدر على تلبية إحتياجات أسواق التصدير ولحسب أسواق خارجية لمنتجاتها.

• **المساهمة في إنتشار نظام الإمتياز:** نظام الإمتياز هو رخصة تمنح لصاحب المؤسسة يحق له بموجبه توزيع أو إنتاج سلع أو القيام بخدمات في منطقة محددة، وهو نظام لجأت إليه المشروعات الكبيرة لتوزيع منتجاتها، فبدلاً من فتح فروع لها في كل مدينة تقوم بتقديم إمتيازات لمشروعات صغيرة أو متوسطة لفتح فروعاً لها وبشروط محددة.

• **المساهمة في تحقيق التنمية الإقليمية:** تتميز المشروعات الصغيرة بإنتشارها جغرافياً مقارنة بالمؤسسات الكبيرة التي تتركز في بعض المدن الكبيرة، وبالتالي تساهم المشروعات الصغيرة في مواجهة التمرکز والتطور الجهوي من خلال توفير الوظائف والعمل على تحسين الدخل على مستوى المناطق الريفية، وإستغلال الموارد والطاقات البشرية أو الطبيعية المخزنة، خاصة على مستوى المناطق التي لم تستغل بعد، وتوفير فرص التنمية والتطور للمناطق النائية وتوجيه الإستثمار نحوها. (خضر، 2002، 3)

• **المساهمة في عدالة توزيع الدخل:** تساهم المشروعات الصغيرة في عدالة توزيع الدخل وهذا في ظل وجود أعداد كبيرة من هذه المشروعات المتقاربة في الحجم والتي تعمل في ظل ظروف تنافسية وتعمل بها أعداد كبيرة من العمال بالمقارنة بنمط توزيع الدخل السائد في ظل أعداد محدودة من المشروعات الكبيرة والعلاقة التي تعمل في ظروف غير تنافسية. (أحمد، 1996، 27)

نستنتج من هذه النقاط أن المؤسسات الصغيرة تلعب دوراً كبيراً في المعادلة الإقتصادية من خلال فرض نفسها كعميل إقتصادي فعال داخل منظومة بيئة الأعمال المعاصرة، والأهمية التي تعكسها هذه المؤسسات في دفع عجلة النمو والتنمية ببعدها الإقتصادي والإجتماعي.

### تجربة الصين في مجال تنمية المشروعات الصغيرة

أولت الصين المشروعات الصغيرة والمتوسطة إهتماماً كبيراً ووضعت العديد من القوانين والتشريعات لحمايتها والأخذ بيدها كي تساهم في تطور ونمو الدولة إقتصادياً وإجتماعياً، ويعتبر الإقتصاد الصيني المشاريع الصغيرة والمتوسطة المحرك الرئيس لإقتصاد الدولة، وتصنف كواحدة من أهم آليات التوجه الإستراتيجي لدعم الهيكل الإنتاجي، خاصة وإنها تشارك بنسبة (60%) من الإنتاج الصناعي، ويعمل فيها (75%) من القوى العاملة، لذا فإن المشروعات الصغيرة والمتوسطة تلعب دوراً بالغ الأهمية في التنمية الإقتصادية للصين، مع توجهات نحو تعزيز مساهمة هذا القطاع ليصل الى أعلى من (60%) في المستقبل القريب.

كانت الصين تصنف كدولة فقيرة إقتصادياً حتى عام 1978، ولم يكن الإستثمار الأجنبي له وجود قبل ذلك، وكذلك إسهامها في مجمل التجارة العالمية كان لا يتناسب مع حجمها، وبعدها بدأت الصين أولى خطواتها على طريق التنمية الإقتصادية الشاملة، وإتبعته مجموعة من الخطط الخمسية التي وصلت إلى (12) خطة خمسية علي مدى (60) عام، وكانت تعدل من إستراتيجياتها الإقتصادية المستخدمة في خططها الخمسية حتى جاءت الخطة الخمسية (95/90) محققة معدلات نمو فاقت كل التوقعات، حيث بلغت أعلى معدل لها عام 1993 حينما قفز معدل النمو الإقتصادي فيها إلى (13%)، بعدما كانت حتى الثلث الأخير من القرن العشرين تعاني من إنتشار البطالة بسبب زياده عدد السكان والجهل وغيرها، لكن أصبحت الصين

بفضل الإستغلال الأمثل للمورد البشري مصنع العالم والقوة الإقتصادية الأولى عالمياً في التصدير، والثانية عالمياً في الإستيراد. (الشيراوي، 80، 2003)

تتميز الصين في الوقت الحالي بوجود فائض ضخم من العمالة الوطنية في ضوء حجم السكان البالغ (1.5) مليار نسمة وهو الأمر الذي يمثل ميزة نسبية للصين تساعد على تخفيض تكلفة منتجاتها وبالتالي رفع القدرة التنافسية في الأسواق العالمية حيث إستطاعت أن توظف العامل البشري توظيفاً جيداً من خلال المشروعات الصغيرة والمتوسطة والأسر المنتجة، ومنح تسهيلات للقروض طويلة الأجل وتحولت المنازل إلى ورش عمل صغيرة لتشجيع الأسر المنتجة، وبالتالي إنخفاض العجز وقلت نسبة البطالة وزادت معدلات الإنتاج، ومن ثم زيادة الصادرات الصينية، حيث تشارك ورش الأسر المنتجة بطريقة أو بأخرى في عمليات الإنتاج، أو التسويق أو الإعداد أو التدبير، أو الدعم للمشروعات الكبيرة وتزودها بسلع وقطع إنتاجية وخدمات صغيرة، كما شجعت الصين حاضنات الأعمال (Business Incubators) العملاقة أي احتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها بالدعم والتمويل والدعاية والتشجيع، مقدمة في ذلك نموذجاً في النمو الإقتصادي وأن عدد السكان ليس عائقاً أمام التقدم والنمو وأن الثروة البشرية هي أعلى ما تمتلكه الشعوب.

وتعتبر التجربة الصينية فريدة من نوعها، لأنها إستطاعت تشغيل الأيدي العاملة وفق خطط ذكية وتؤكد الإحصائيات أنها نجحت في تخليص (700) مليون من سكانها من الفقر والتخلف على مدار الثلاثين سنة الماضية منذ بدء سياسات الإصلاح الإقتصادي والانفتاح، حيث وصلت نسبة السكان القابعين تحت خط الفقر عام 1990 إلى (61%)، وإنخفضت بفضل سياسات الإصلاح إلى (4.2%) عام 2014، أي أن نسبة السكان المتخلصين من الفقر (70%) من إجمالي عدد السكان، وتتعهد الحكومة الصينية بالوصول إلى معدلات فقر صفرية لفقراء الريف بحلول عام 2020. (الكتاب الأبيض، 2016)

ومن أهم عوامل نجاح تجربة التنمية في الصين، إرتفاع نسبة الإستثمار الأجنبي، إضافة إلى إرتفاع معدل الإستثمار المحلي الصيني، وجرى التعامل معها وفق شروط وقواعد محددة، إذ إنفتحت الصين على العالم من خلال أجندة وطنية، وفي الوقت نفسه تمتلك قاعدة إنتاجية قوية مكنتها من الإستفادة من هذه الإستثمارات، فالمنتجات الصينية تصل إلى كل أسواق العالم، وبذلك أصبحت الصين ثاني أكبر مستقبل للإستثمارات في العالم بعد أمريكا.

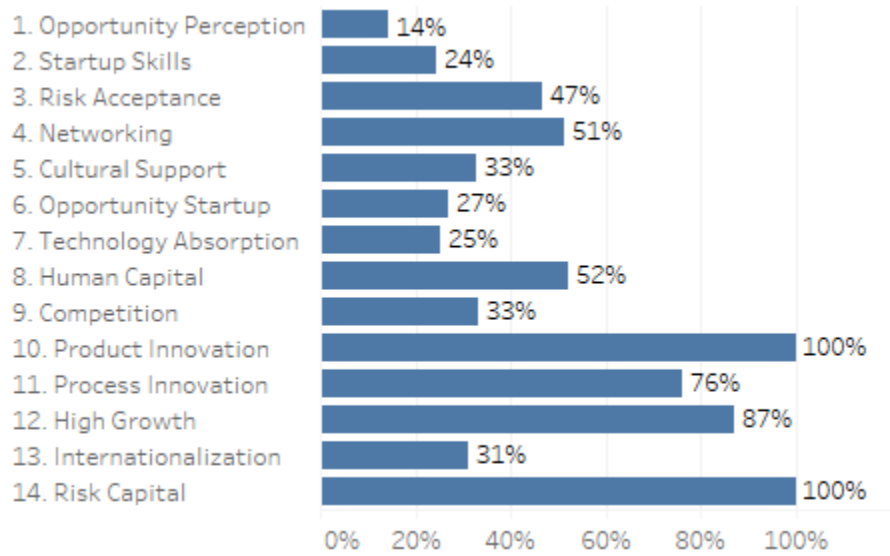
إذن نجحت الصين من خلال هذه التجربة الفريدة من نوعها في إستغلال كل مواردها المتاحة، وكانت لها فلسفة واضحة لعلاج المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، والتخلص من البطالة والفقر والجهل وهذه الفلسفة تظهر من خلال الآتي:

- الإستفادة من العامل البشري الكبير، حيث حولت هذا العدد الضخم من السكان إلى أسر منتجة وشجعتهم على إقامة ورشهم ومشروعاتهم الخاصة.
- الإهتمام بالعنصر البشري من خلال التعليم والصحة والتدريب.
- تعديل وتطوير الجهاز المصرفي لتيسير إجراءات حصول صغار المستثمرين علي قروض ميسرة وطويلة

- الأجل وأيضاً توفير ضمانات وتأمينات لهم ضد مشكلات التعثر.
- تعديل السياسات المالية والنقدية لدعم المشروعات الصغيرة مثل منح إعفاءات ضريبية كاملة أو جزئية للأسر المنتجة وصغار المستثمرين.
- لا يوجد تعريف ثابت للمشروعات الصغيرة والمتوسطة في الصين ويمكن تعريفها حسب حجم رأس المال المستخدم وعدد العمال، ولكن عرفت الصين المشروعات متناهية الصغر (الأسر المنتجة) علي أنها هي تلك المشروعات التي يديرها مالك واحد (رب الأسرة) ومن هذا التعريف أصبح من حق الفرد أو الأسرة إقامة ورشته أو مشروعه الخاص (Private Company) بدعم كامل من الدولة.
- إحتضان الشركات الكبرى للمشروعات الصغيرة وتبنيها، حيث ساهمت إنشاء هذه الحاضانات في توسع الشركات الكبيرة في الإنتاج وتوفير إستيراد مكونات الإنتاج الصغيرة وساهمت أيضاً بشكل كبير في تخفيض نسبة البطالة فلا يوجد فرد لا يعمل في الصين.
- العمل علي تشجيع وجذب الإستثمارات الأجنبية وإستخدام الإستثمار الأجنبي كمبدأ إستراتيجي للإستفادة من التكنولوجيا الحديثة وللوصول إلى حجم الإقتصاديات الكبير والنفوذ إلى الأسواق العالمية.
- تلعب المشروعات الصغيرة والمتوسطة دوراً بالغ الأهمية في التنمية الإقتصادية، حيث تشارك بنسبة (60%) من الإنتاج الصناعي للصين ويعمل فيها (75%) من القوى العاملة.

إذن لقيت المشروعات الصغيرة دعماً وإهتماماً كبيراً من قبل الدولة في الصين، والذي إنعكس في خطط وسياسات التنمية العامة بهدف دعم وتطوير المشروعات الصغيرة حتى تكون داعماً أساسياً للنمو الإقتصادي والإزدهار الإجتماعي، مما أدى إلى رفع قدرة الإقتصاد الصيني على ضمان التشغيل الأمثل لعناصر الإنتاج، وإنعكس نتائجها بالتالي على مستقبل الحياة الإقتصادية والإجتماعية. (الطحان، 2016، 72)، إحتلت الصين المرتبة (43) في مؤشر الريادة العالمي 2018، فقد تقدم كثيراً في بعض المؤشرات منها مؤشر إبتكار المنتجات ومؤشر رأس المال المخاطر، وكذلك في مؤشر عمليات الإبتكار ومؤشر النمو بشكل عام، نتيجة تحسين الأداء الإقتصادي وفي إبتكار المنتجات، فضلاً عن إعتبارات أخرى إجتماعية وثقافية، كما تم إدخال بعض التحسينات في مجال البيئة التنظيمية والتي تخص تطور الأعمال، والنفوذ إلى تكنولوجيا المعلومات والإتصالات، وأول دولة من ذوات الدخل المتوسط (Average Income) تقوم بذلك، حيث تضم تلك القائمة عادة البلدان ذات الدخل المرتفع، وكانت نسبة النمو في مؤشر إبتكار المنتجات (100%)، وفي مؤشر رأس المال المخاطر (100%) أيضاً، بينما كان مؤشر عمليات الإبتكار (76%)، وفي مؤشر النمو بشكل عام كانت (87%)، والمخطط التالي يمثل علامات المؤشرات الفرعية للريادة في الصين لسنة 2018:

## مخطط (2) عناصر الريادة الفرعية في الصين لسنة (2018)



Source: The Global Entrepreneurship Index rankings, 2018

وفيما يتعلق بعلامات ريادة الأعمال للصين والتي تعتمد على المؤشرات الأساسية الثلاث وهي إتجاهات ريادة الأعمال، وقدرات ريادة الأعمال، وتطلعات ريادة الأعمال، وتعرف رتبة أية دولة حسب معدل نقاطها على هذه المؤشرات، بحيث تعكس النتيجة الأعلى أداء أفضل من حيث ريادة الأعمال، والجدول التالي يبين علامات الصين في مؤشر الأساس الأول وهو إتجاهات ريادة الأعمال لسنة 2018:

جدول (1) علامات الصين في مؤشر إتجاهات ريادة الأعمال لسنة (2018)

العلامة	اتجاهات ريادة الأعمال	ت
0.14	فرصة المعرفة	1
0.24	مهارة التأسيس	2
0.47	قبول المخاطرة	3
0.51	الشبكات	4
0.33	الدعم الثقافي	5

Source: Global Entrepreneurship Index rankings, 2018

وأما هذا الجدول فيبين علامات الصين في مؤشر الأساس الثاني وهو قدرات ريادة الأعمال لسنة 2018:

جدول (2) علامات الصين في مؤشر قدرات ريادة الأعمال لسنة (2018)

العلامة	ت	قدرات ريادة الأعمال
0.27	1	فرصة البدء
0.25	2	إستيعاب التكنولوجيا
0.52	3	رأس المال البشري
0.33	4	المنافسة

Source: Global Entrepreneurship Index rankings,2018

وهذا الجدول يبين علامات الصين في مؤشر الأساس الثالث وهو تطلعات ريادة الأعمال لسنة 2018:

جدول (3) علامات الصين في مؤشر تطلعات ريادة الأعمال لسنة (2018)

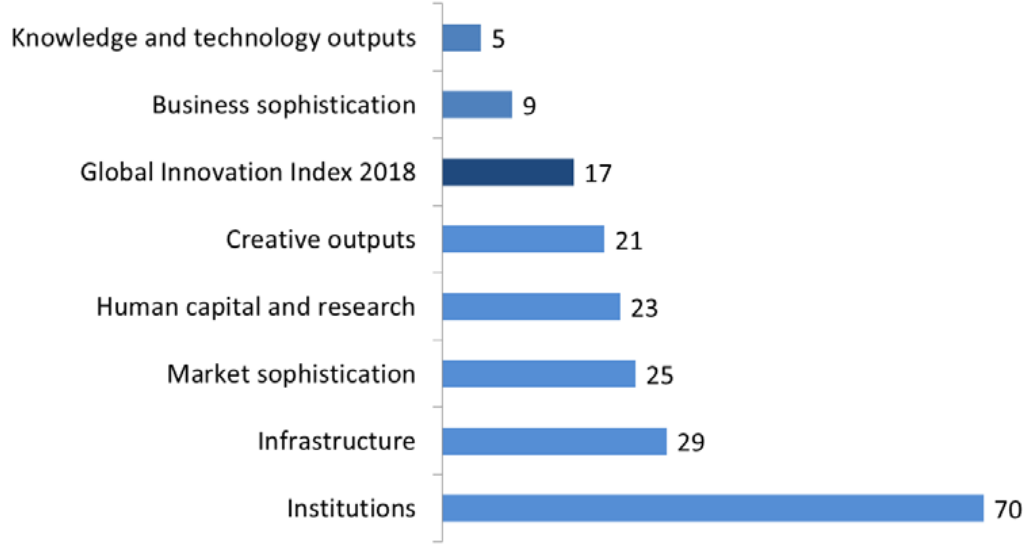
العلامة	ت	تطلعات ريادة الأعمال
1.00	1	إبتكار المنتجات
0.76	2	عمليات الإبتكار
0.87	3	النمو المرتفع
0.31	4	التدويل
1.00	5	رأس المال المخاطر

Source: Global Entrepreneurship Index rankings,2018

وفي مجال الإبتكار تقدمت الصين الى المرتبة (17) في سنة 2018، بعد أن كانت في المرتبة (22) في سنة 2017، وفي المرتبة (25) في سنة 2016، وجاءت تقدم الصين في مؤشر 2018 نتيجة حصولها على مراتب متقدمة في الكثير من المؤشرات منها تحسين الأداء الإبتكاري، فضلا عن إعتبارات منهجية أخرى ظهر من خلال تحسين مقاييس الإبتكار في Innovation في مؤشر البنية التحتية المتطورة، وفي معدل سنوات الدراسة المرتقبة، في حين أن هناك حاجة الى إدخال بعض التحسينات في مجال تطوير الأعمال (Business Development)، والحصائل المعرفية والتكنولوجية، كما أن هناك

أداء جيد بوجه خاص في مجال البيئة، والنفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وعلى الرغم من أن الصين تتفوق حصة صغيرة من ميزانية أبحاثها على البحوث والتطوير مقارنة بالدول الكبرى، ولكن تقترب نفقاتها من نفقات البلدان الغنية، والمخطط التالي يمثل علامات المؤشرات الأساسية للإبتكار في الصين لسنة 2018:

مخطط (3) علامات المؤشرات الأساسية للإبتكار في الصين لسنة (2018)



Source: The Global Innovation Index, 2018

وفيما يتعلق بعلامات الإبتكار للصين وفق المؤشرات الأساسية والتي تعتمد على مدخلات الإبتكار وتتكون من المؤسسات، وورأس المال البشري، والبنية التحتية، وتطور السوق، وتطور الأعمال، وكذلك مخرجات الإبتكار والتي تتكون من المخرجات المعرفية والتكنولوجية، والمخرجات الإبداعية، والجدول التالي يبين علامات الصين في المؤشرات الرئيسية للإبتكار لسنة 2018:

جدول (4) علامات الصين في المؤشرات الرئيسية للإبتكار لسنة (2018)

العلامة	المؤشرات الرئيسية	ت
53.06	الإبتكار	1
0.92	نسبة كفاءة الإبتكار	2
55.13	مدخلات الإبتكار	3
50.98	مخرجات الإبتكار	4

Source: The Global Innovation Index, 2018

وأما هذا الجدول فيبين علامات الصين في مؤشر مدخلات الابتكار لسنة 2018:

جدول (5) علامات الصين في مؤشر مدخلات الابتكار لسنة (2018)

العلامة	مدخلات الابتكار	ت
59.4	المؤسسات	1
47.8	رأس المال البشري والبحوث	2
56.8	البنية التحتية	3
55.6	تطور السوق	4
56.0	تطور الأعمال	5

Source: The Global Innovation Index, 2018

وهذا الجدول يبين علامات الصين في مؤشر مخرجات الابتكار لسنة 2018:

جدول (6) علامات الصين في مؤشر مخرجات الابتكار لسنة (2018)

العلامة	مخرجات الابتكار	ت
56.5	المخرجات المعرفية والتكنولوجية	1
45.4	المخرجات الإبداعية	2

Source: The Global Innovation Index, 2018

وبناءً على ماتقدم فقد حققت الصين مكاسب وإنجازات كبيرة في ميدان المشروعات الصغيرة ونجحت من خلال هذه التجربة الفريدة من نوعها في إستغلال كل مواردها المتاحة، وكانت لها فلسفه واضحة لعلاج المشكلات الإقتصادية والإجتماعية، والتخلص من البطالة والفقر والجهل، بعدما بدأت الصين أولى خطواتها على طريق التنمية الإقتصادية الشاملة (Comprehensive Economic Development)، وإتبعته مجموعة من الخطط الخمسية التي حققت من خلالها معدلات نمو فاقت كل التوقعات، حيث بلغ معدل النمو لها (13%) في عام 1993 بفضل الإستغلال الأمثل للمورد البشري في مجال

المشروعات الصغيرة، وفي السنوات الأخيرة حققت المزيد من الإنجازات الإقتصادية وأصبحت القوة الثانية في العالم، ومن المتوقع أن يبلغ متوسط نمو اقتصاد الصين 5.7 في المئة سنوياً ما بين عامي 2021 و2025.

### الإستنتاجات والمقترحات:

#### أولاً- الإستنتاجات:

- التخفيف من مشكلة البطالة والفقر من خلال توسيع وتنويع نشاطات المشروعات الصغيرة، وقدرتها على الابتكار والتخصص في مجالات متعددة.
- مساهمة التنافسية المستدامة في الحفاظ على مزايا أنشطة المشروعات الصغيرة الريادية في السوق.
- تساهم المشروعات الصغيرة في تحقيق النمو الإقتصادي والإزدهار الإجتماعي، لقدرتها المتميزة في توفير الوظائف وخلق الثروة.

#### ثانياً- المقترحات:

- تأهيل المشروعات الصغيرة من خلال تبسيط الإجراءات الإدارية في المؤسسات المرتبطة بالنشاط الإستثماري والتمويلي لهذه المشروعات.
- وضع الخطط التي تفتح آفاق التكامل بين المشروعات الصغيرة والمتوسطة والكبيرة من خلال تقديم مستلزمات الإنتاج وتنويعها.
- تكييف القوانين والتشريعات ونظم الضرائب والآليات الجمركية مع طبيعة المشروعات الصغيرة.
- الإستفادة من التجارب الناجحة في إقامة الحاضنات والمشروعات المبتكرة على مستوى العالم.

### قائمة المراجع

#### أولاً- المصادر العربية:

- أحمد، عبد الرحمان يسري، 1996، تنمية الصناعة الصغيرة ومشكلات تمويلها، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، مصر.
- الأسرج ، حسين عبد المطلب، 2007، تأثير الإتحاد الجمركي العربي على الصناعات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية، وزارة التجارة والصناعة المصرية، مصر.
- الحناوي، حمدي، 2006، تنظيم المشروعات الصغيرة، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، مصر.

- خضر، حسان، 2002، تنمية المشاريع الصغيرة، سلسلة جسر التنمية، العدد التاسع، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.
- الربيعي، فلاح خلف، 2006، دراسة تحليلية لمشكلات تمويل المشروعات الصغيرة، جامعة عمر المختار، ليبيا.
- سامويلسون، بول، ونوردهاوس، وليام، 2001، ترجمة عبد الله هشام ، دار الأهلية للنشر والتوزيع، الأردن.
- الشبراوي، عاطف، 2003، حاضنات الأعمال، مفاهيم مبدئية وتجارب عالمية، المنظمة الإسلامية للتربية والعلوم والثقافة، الرياض، السعودية.
- الطحان، جاسم محمد علي، 2016، الابتكار - المتضمنات والمتغيرات، الطبعة الأولى، دار الكتاب الجامعي، العين، الإمارات.
- العبري، خليفة، 2005، ورقة عمل، الملتقى العربي الثالث للصناعات الصغيرة والمتوسطة، سلطنة عمان.
- عنبة، هالة محمد لبيب، 2003، إدارة المشروعات الصغيرة في الوطن العربي، المنظمة العربية للتنمية الإدارية، مصر.
- الكتاب الأبيض، 2016، الحكومة الصينية، تقدم الصين في مجال مكافحة الفقر وحقوق الانسان، أكتوبر، 2016.
- المحروق، ماهر حسن، ومقابله، ايهاب، 2006، المشروعات الصغيرة والمتوسطة أهميتها ومعوقاتها، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأردن.
- المحروق، ماهر، 2006، بحث مقدم الى الملتقى الأول للمنشآت الصغيرة والمتوسطة، الأكاديمية العربية للعلوم المالية والمصرفية، مركز المنشآت الصغيرة والمتوسطة، سورية.
- محفوظ، جبار، 2003، المؤسسات المصغرة والصغيرة والمتوسطة ومشاكل تمويلها، مجلة العلوم الإنسانية، جامعة بكرة، العدد (5) ، ديسمبر 2003 ، الجزائر.
- محمد، بوقوم، 2010، نحو تحقيق تنمية إقتصادية من خلال تفعيل دور التمويل البنكي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، رسالة دكتوراه غير منشورة، جامعة عنابه، الجزائر.
- مليكة ، سعد جاد، 1985 ، الصناعات الصغيرة في الدول المتقدمة والنامية، مجلة التنمية الصناعية العربية، العدد (11)، السعودية.
- هيكل، محمد، 2003، مهارات إدارة المشروعات الصغيرة، مجموعة النيل العربية، القاهرة مصر.

## ثانياً- المصادر الأجنبية:

- Dan, Steinhaff & Burgess, A. 1989, Small Business Management Fundamentals. 5th. Ed, McGraw-Hill Book Company, New York, USA.
- Nguyen, TNQ, Neck, PA& Nguyen, TH 2008, „The Inter- relationships Between Entrepreneurial Culture, Knowledge Management and Competitive Advantage in a Transitional Economy“, Proceedings of the 17 th Biennial Asian Studies Association of Australia Conference, July 2008, Melbourne, Australia.
- The Global Innovation Index, 2018.The Business School for the World, INSEAD & World Intellectual Property Organization, WIPO & Cornell University, JOHNSON.
- The Global Entrepreneurship and Development Institute, Index Rankings, 2018 , Washington, D.C., USA.